أعلنوا عن عدم رضاهم عن مشروع القانون رغم إقراره في المداولة الأولى

نواب : «ضمان متضرري كورونا» ينطوي على علامات استفهام كبيرة

«المالية» : التصويت على مشروع القانون سيتم الأحد المقبل بعد أن انتهينا من دراسة تعديلاته

الهاشم : موجه لإنقاذ الاقتصاد الذي تضرر في «كورونا» سواء مشاريع صغيرة أو متوسطة أو غيرها

بينما أقر مجلس الأمة في مداولته الأولى مشروع قانون بدعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا ، وبقي إقراره في المداولة الثانية ، شن بعض النواب هجوماً على مشروع القانون ، مؤكدين أن به قصور ، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية.

وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس قد انتهت من مناقشة التعديلات المقدمة على النص الذي وافق عليه مجلس الأمة في المداولة الأولى، بشأن مشروع قانون بدعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا على أن يتم التصويت عليه في اجتماع يعقد الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب الاجتماع إن اللجنة اجتمعت امس بحضور وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاستثمار ووكيل وزارة المالية.

وأوضحت الهاشم أن مشروع القانون موجه لإنقاذ الاقتصاد الذي تضرر في أزمة كورونا بكافة أشكاله سواء مشاريع صغيرة أو متوسطة أو شركات كبيرة مؤكدة أهميته لإنقاذ الاقتصاد ككل، لأن أزمة كورونا أثرت على الجميع.

وبينت أن الحكومة وافقت في اجتماع اليوم "أمس" على إلغاء السقف المحدد لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولفتت إلى وجود بعض المفاهيم الخاطئة عن القانون تم تداولها في مواقع التواصل تسببت في تشويهه، مشيرة إلى أن الإشاعات أصبحت مثل كرة ثلج دون قراءة القانون والمذكرة الإيضاحية للقانون لدرجة الترويج بأن هذا القانون سيضمن قروض الوافدين.

وأشارت إلى أن ما تردد من أن القانون يهدف لإنقاذ كبار التجار والبنوك بمليارين ونصف والـ ٥٠٠ مليون هي فقط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير صحيح .

وأضافت أن مبلغ 3 مليارات دينار ليست تمويلًا من الحكومة، لكن هذا المبلغ هو أموال البنوك تساعد بها المتضررين الذين لديهم مشاكل في مصاريفهم التشغيلية، لكن الدولة تحمي وتضمن هذه القروض لدى البنوك تحت رقابة البنك المركزي على من سيستخدم هذه القروض .

وأكدت الهاشم أن هذه القروض لن تسلمها البنوك للمتضررين مباشرة إنما للجهات التي تطالب المتضررين بسداد الالتزامات، بالتالي لا تستطيع الشركات الوهمية والورقية الدخول تحت إطار القانون.

وبينت أن القانون موجه لأي شركة تضرر رأسمالها العامل ويشمل الكل من شركات متناهيه الصغر أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حجم أعمالها يصل لعدة ملايين مؤكدة أن كل من سيتضرر سيدخل في هذا القانون.

وذكرت أن تكلفة قروض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطه تصل إلى ٤٢٪ من المليارات الثلاثة والباقي يذهب لتمويل العملاء الآخرين.

وأشارت إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ٣٢٪ منها 3٪ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و ٢٩٪ للشركات الأخرى وكلهم متضررون من الأزمة، وأنه بناء على هذه النسب تم تحديد مبلغ 3 مليارات دينار لدعم هذه المشروعات.

ولفتت الهاشم إلى أن القانون بشكله الأصلي كان يقضي بالسداد خلال ٥ سنوات لكن الآن أصبح ٧ سنوات منها فترة سماح سنتان لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما العملاء المتضررون الآخرون فتكون فترة السماح لهم سنة فقط.

وأشارت إلى أن أصحاب المشاريع الصغيره والمتوسطة يبدأون السداد في السنة الثالثة بتسديد ١٠٪ فقط من القرض كما أن البنوك لن تقوم بتسليم القرض لصاحب المشروع لكن ستقوم بسداد مصاريفه التشغيلية والتزاماته المالية والدولة ستدفع كلفة الفائدة وتعتبر ضامناً للقرض في حالة التعثر.

ونوهت الهاشم إلى أنها تدافع عن كيان اقتصادي للدولة وللشباب لأنها أقسمت على حقوق هذا الشعب مشيرة إلى أن هذا القانون جيد لكن هناك إشاعات أثرت عليه.

وأضافت أنها كونت رأيها بعد تحقيقات مكثفة وتحليل أرقام مع قيادات مسؤولة وأنها كرئيسة للجنة ترى أنه " حرام إسقاط هذا القانون".

وطالبت الهاشم بضرورة الاستماع الجيد لرأي الحكومة للوصول إلى نتيجة مرضية لجميع المتضررين وعدم الاستماع للإشاعات والبحث عن الحقائق وفقًا لمصادرها الرئيسيّة.

من جهته أبدى النائب عبدالله الكندري تحفظه على مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا، مبيناً أن مشروع القانون تدور حوله الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام ويحتاج إلى مزيد من الدراسة.

وقال الكندري في تصريح بمجلس الأمة أمس إن مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا توجد عليه الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات عن أسباب تقديم الحكومة لهذا المشروع في آخر الفصل التشريعي.

وبين أن الحكومة تقدمت بمشروع القانون في ١٧ سبتمبر الماضي وتريد الاستعجال بإقراره خلال ١٠ أيام، موضحًا أن القانون يتحدث عن مبلغ ٣ مليارات دينار غير معروف لمن ستوجه، ناهيك عن عدم دراسته بشكل كاف وعدم الأخذ بآراء الكثير منَ المختصين وخصوصًا العاملين في الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت إلى أن هناك ١٦ ألف مواطن مسجلون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يستحقون الدعم، وفي المقابل هناك ٦ آلاف شخص وشركة فقط مسجلون في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونوه بأن ١٣٠٠ شخص فقط هم من تقدموا إلى صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دعمهم بمبلغ ٢٥٠ مليون دينار فقط، متسائلًا "إذا لماذا نحتاج ٣ مليار دينار؟ وما هو السبب في سعي الحكومة الحثيث نحو إقرار مشروع القانون بهذا الوقت وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة"؟

وشدد على أن هناك علامات استفهام يجب التوقف عندها كما يجب أن تكون للاقتصاديين كلمة في هذا الموضوع.

وأوضح أن مشروع القانون ينص على أن يوجه مبلغ ٥٠٠ مليون دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبلغ 2.5 مليار دينار لبقية العملاء، معتبرًا أن ذلك يعني أن هناك عبثًا وأرقامًا غير حقيقية وعدم وجود دراسة جدية من قبل وزارة المالية لمشروع القانون.

ورأى أن مشروع القانون يهدف إلى إرضاء مجموعة من التجار وتغطية خسائرهم، مؤكدًا أنه آن الأوان لتكون لمجلس الأمة كلمة في هذا الجانب.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك دعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس بهذا المشروع.

من جانب آخر، دعا الكندري الحكومة إلى الوقوف مع المواطن من خلال تأجيل أقساط قروض المواطنين، أسوة بما قامت به الكثير من الدول الأخرى.

من ناحيته اعتبر النائب رياض العدساني أن الحكومة أخفقت في إدارة ملفين مهمين اقتصاديًا فيما يتعلق بعدم زيادة التمثيل الحكومي في بيت التمويل الكويتي وبشأن مشروع (الضمان المالي) بما يخالف المصلحة العامة.

وقال العدساني في تصريح صحفي اليوم بمجلس الأمة إن "وزير المالية براك الشيتان أكد أن مجلس الإدارة الجديد لبيت التمويل الكويتي ستكون الغالبية فيه للحكومة وأن هذا لم يحدث وأن الوزير وعد وأخلف وعده".

واعتبر العدساني أن الوزير تم تحصينه من قبل نواب بحجة أنه ضد الدمج والاستحواذ وأنه سوف يزيد التمثيل الحكومي في بيت التمويل وهذا لم يحدث.

وأشار إلى أنه وجه سؤالًا برلمانيًا وجاءته الإجابة مغلوطة وناقصة وأنه طالب في سؤاله أن يتكون مجلس الإدارة من الحكومة والقطاع الخاص وأعضاء مستقلين مراعاة للحوكمة والشفافية وأن هناك تعارضًا لقرارات البنك المركزي وتعديلاته الأخيرة.

وقال إنه لم يسأل عن المادة الثالثة التي يوجد بها استثناء، بل عن المادة الثانية والخامسة اللتين لا توجد فيهما أي استثناءات، معتبرًا أن الأصل زيادة التمثيل الحكومي في مجلس إدارة بيت التمويل لتتمكن من توجيه قراراته.

وتساءل العدساني "على أي أساس تتنازل الدولة عن حقوقها وكيف تسمح الحكومة بمرور هذا الموضوع مرور الكرام؟ مؤكدًا عدم قبوله ورود الإجابة على سؤاله منقوصة وخاطئة.

وأوضح أنه طلب في سؤاله معرفة أي من المرشحين لمجلس إدارة بيت التمويل تم استبعاده وكيف؟ لافتًا إلى أن محافظ البنك المركزي اعتذر عن الإجابة وكذلك وزير المالية.

وأكد أن الدولة تملك أصولًا كبيرة في بيت التمويل تمكنها من توجيه القرار فيه، مطالبًا بأن تدير الدولة أصولها وتراقب وتحافظ على الاستثمار بشكل عام في كل البنوك والشركات التي تساهم فيها خاصة الهيئة العامة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالمشروع الحكومي بشأن الضمان المالي قال العدساني إنه مشروع "مشوه" يجامل التجار على حساب المصلحة العامة فالدولة تضمن الأصول بنسبة 80%، معتبرًا أن الحكومة تضع الشباب جسرًا لدعم التجار.

وأكد أن الحكومة ممثلة بوزير المالية لا تدرك عمق الأزمة الاقتصادية والآثار التي خلفتها أزمة كورونا من خسائر للشركات.

وأضاف "أعطينا الوزير الاقتراحات والحلول لإنقاذ الاقتصاد الوطني عن طريق أمور موضوعية وفنية وعدم محاباة التجار وعدم رهن الدولة للبنوك".

وتساءل العدساني هل يعقل اليوم وبعد أن تم تبادل الأصول بين احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام وانتعاشه بمبلغ مليارين ونصف مليار دينار أن تذهب الحكومة وتدعم التجار بمبلغ 3 مليارات دينار وتجعل الدولة مدينة لتجار وشركات؟

وطالب العدساني بقانون جديد يحقق العدل والمساواة ويوافق نصوص الدستور وقوانين الدولة دون مجاملة على حساب الأموال العامة.

وأشار إلى أن الحكومة في المادة 12 تعطي صكًا وتفويضًا لوزير المالية ومحافظ البنك المركزي للتحكم بهذا الأمر بما يستنزف موارد الدولة.

بدوره أعلن النائب خليل الصالح نيته التصويت في المداولة الثانية برفض مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات كورونا، مبينا أن المبلغ المتوافر في صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكفي لمساعدة أصحاب هذه المشروعات.

وأوضح الصالح في تصريح بمجلس الأمة امس أنه تبين خلال اجتماع اللجنة المالية اليوم أن المشروع الحكومي يصب في صالح التجار وليس أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن مشروع القانون الذي تبلغ كلفته 3 مليارات دينار تم تجهيزه من أجل التجار لأن المبلغ المتوقع توجيهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دينار في حين أن المبلغ المتبقي بقيمة 2.5 مليار دينار سيوجه للتجار.

ولفت إلى أن صندوق تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة تبلغ قيمته ملياري دينار لم يصرف منها سوى ١٨٠ مليون دينار، وبالتالي يمكن أن تعالج مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبلغ المتبقي.

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

صالح عاشور

- **ما تردد من أنه يهدف لإنقاذ كبار التجار والبنوك والـ 500 مليون هي فقط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير صحيح**
- **هذه القروض لن تسلمها البنوك للمتضررين مباشرة إنما للجهات التي تطالبهم بسداد الالتزامات**
- **القانون بشكله الأصلي كان يقضي بالسداد خلال 5 سنوات لكن الآن أصبح 7 سنوات**
- **ضرورة الاستماع الجيد لرأي الحكومة للوصول إلى نتيجة مرضية لجميع المتضررين وعدم الأخذ بالشائعات**
- **عبد الله الكندري: مشروع «دعم متضرري كورونا» يحتاج إلى دراسة فنية متأنية**
- **هناك 16 ألف مواطن مسجلون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يستحقون الدعم**
- **رياض العدساني: إخفاق حكومي في معالجة ملفي «بيت التمويل والضمان المالي»**

الصالح: مشروع القانون لا يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. وسأصوت ضده

هناك بعض المفاهيم الخاطئة عن القانون تم تداولها في مواقع التواصل تسببت في تشويهه

رياض العدساني

عبدالله الكندري